

زمن الثوار وزمن المعارضة

الثوار على الأرض يشعرون أن أداء المعارضة لا يمضي بالإيقاع ذاته الذي تمضي به الثورة، وهم محقون، فالساعة في خضم الثورة هي زمن كبير، قياسا لما يقدمه الشعب السوري من تضحيات، من شهداء ومعتقلين، ومن أوضاع مادية ومعيشية صعبة، وذلك كله في ظل تنازل عربي وعالمي.

في الطرف المقابل للعمل السياسي توجد آليات مختلفة عن العمل الميداني، وهي آليات بطيئة، وأحيانا بطيئة جدا، وحسابات السياسيين فيها الكثير من التعقيدات، وهي قابلة للصواب والخطأ، وهذا كله يختلف جذريا عن حسابات الثوار، تلك الحسابات التي أسقطت الكثير من الوهم والمخاوف، وأيضا الاحتمالات، فلم يعد أمام الثورة إلا أن تنتصر، وهو خيارها الوحيد.

لكن حسابات المعارضة مهما كانت توجهاتها وحساباتها فإنها يجب ألا تنسى أن الثوار والثورة يواجهون واحدا من أعتى وأشد النظم القمعية في العالم، و«ربما» نظاما يعد من آخر الديكتاتوريات البوليسية والعسكرية، وهو نظام ما زال محافظا على وتيرة القتل منذ عشرة أشهر، وهو لم يعد أمامه خيارات كثيرة، ويهرب من الوصول إلى ما وصل إليه نظام القذافي، وسيدافع «ربما» حتى آخر شخص في النظام.

المعارضة اليوم أمام مفترق طرق، وليس أمامها الكثير من الخيارات، فإما التوحد وإما التوحد، والتوحد يعني أن يكون عملها على الوتيرة ذاتها التي تسير بها الثورة، وأن تسقط كل الحسابات من بالها سوى أن تكون على مستوى الوعي الثوري، وإدراك مخاطر أي تأخر في حركتها، وانعكاسه سلبا على الثورة نفسها.

الثوار في سوريا أسقطوا شرعية النظام منذ البداية، وأدركوا أن الشرعية تعني التضحية، وأن من يمثل الشعب يجب أن يفهم معاناة الشعب، وأن يكون على مستوى قضيتهم، وهم عندما منحوا المعارضة حق تمثيلهم سياسياً - وإن بدرجات مختلفة- فهم لم يمنحوها صكاً على بياض، وإنما تمثيلاً عليها أن تكتسب الحق فيه ليس يومياً فقط، وإنما على مدار الساعة.

ملاذ البحري



الجامعة تعلن التوجه إلى مجلس الأمن.. وروسيا تمهد لتوديع النظام بعد الطلبة.. المحلات التجارية تنضم إلى إضراب الكرامة

دخل إضراب الكرامة يوم السبت ١٧ كانون الأول مرحلته الثانية التي شملت إضراب المحلات التجارية بالتزامن مع دخول الثورة السورية شهرها العاشر.

وشهدت مناطق الثورة تجاوباً منقطع النظير مع دعوات الإضراب للمحلات التجارية، وهو ما دفع أجهزة النظام إلى تشكيل فريق خاصة لكسر أبواب المحلات، وخاصة في درعا وحماة وادلب وحمص ودمشق، واستثنى الإضراب الصيدليات و العيادات و الأفران، كما أن محال المواد الغذائية تفتح أبوابها ٤ ساعات يومياً. وفي يوم الأربعاء ٢١ من الشهر الجاري سوف تبدأ المرحلة الثالثة التي تتضمن إضراب الجامعات وأقادت لجان التنسيق المحلية أن جمعة «الجامعة العربية تقتلنا» التي استشهد فيها ٢٣ متظاهراً شهدت أكبر عدد من المظاهرات منذ انطلاق الثورة، حيث تم تحديد ٣٥٨ موقفاً خرجت منها الاحتجاجات، وكان لافتاً خروج ٤٠ مظاهرة في مدينة حلب وريفها، واستشهد السبت ٤٠ شخصاً على يد قوات الأمن، ليصبح مجموع الشهداء خلال الأسبوع الماضي ١٩٦ شهيداً، بينهم عشرة نساء و١٨ طفلاً. سياسياً، أعلن رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في ختام اجتماع للجنة المتابعة العربية بشأن سوريا عقد بالدوحة أن الجامعة العربية ستتوجه إلى مجلس الأمن لتبني القرارات العربية عوضاً عن قرار أي دولة أخرى -في تلميح لمشروع القرار الروسي- مشيراً إلى أن هذه الخطوة ستعرض لدراستها من قبل مجلس الجامعة الأربعاء المقبل بالقاهرة. وعقدت المعارضة السورية مؤتمراً في تونس لتنسيق الجهود لإسقاط النظام، وحضر الاجتماع ٢٠٠ شخصية، بما فيهم أعضاء المجلس الوطني السوري برئاسة الدكتور برهان غليون.

أعلن رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني اليوم في ختام اجتماع للجنة المتابعة العربية بشأن سوريا عقد بالدوحة أن الجامعة العربية ستتوجه إلى مجلس الأمن لتبني القرارات العربية عوضاً عن قرار أي دولة أخرى -في تلميح لمشروع القرار الروسي، مشيراً إلى أن هذه الخطوة ستعرض لدراستها من قبل مجلس الجامعة الأربعاء المقبل بالقاهرة. وكانت روسيا قدمت مشروع قرار لمجلس الأمن وجهت فيه أول انتقاد مباشر للنظام في خطوة قد تفتح الباب أمام العادة الروسية بالتخلي عن حلفائها.

من جهة أخرى، قالت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير أصدرته الأربعاء الماضي إن جنوداً سوريين منشقين قاموا بذكر أسماء ٧٤ قائداً ومسؤولاً يتحملون مسؤولية هجمات على متظاهرين عُزل، ودعت المنظمة مجلس الأمن إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأن يفرض عقوبات على المسؤولين المتورطين في الانتهاكات.

ناشطون يدعون الحركات العلمانية إلى تشكيل ائتلاف موحد

وجه مجموعة من النشطاء الدعوة إلى الحركات العلمانية التي تأسست خلال الثورة إلى تشكيل ائتلاف يجمع فيما بينها، وأطلقوا على الائتلاف اسم «ائتلاف القوى العلمانية في سوريا»، وجاء في البيان الذي حصلت «البديل» عن نسخة منه: «نظراً لتسارع الأحداث في سوريا بعد ما يقارب تسعة أشهر من الثورة السورية تعدو الحاجة إلى تشكيل ائتلاف يضم القوى العلمانية أمراً في غاية الأهمية اليوم، خاصة وأن بعض الأحداث على أرض الواقع تشير إلى احتمالات انزلاق نحو حرب أهلية، بالإضافة إلى عدم مشاركة الكثير من الفئات الصامتة في الحراك الثوري خوفاً على مستقبلها».

ورأى الناشطون أن تشكيل مثل هذا الائتلاف: «من شأنه أن يشكل عامل توازن في قوى المعارضة السياسية السورية نفسها، وم نشأته أن يستقطب الكثير من الأقليات الدينية والأثنية إلى الحراك الثوري، واطمئنانها إلى التوازن الموجود داخل الحراك، وتالياً الاطمئنان إلى مستقبلها في ظل سوريا الجديدة، بالإضافة إلى إعطاء القوى العلمانية نفسها إمكانية المشاركة في صياغة دستور جديد لسورية على أسس سياسية حديثة، تستمد مرجعياتها من تطور المفاهيم السياسية في التاريخ الحديث».

وسيضم الائتلاف بحسب الناشطين الشخصيات المستقلة التي لم تنضو حتى الآن تحت أية مظلة سياسية أو حركية، كما ستتم الدعوة قريباً إلى مؤتمر عام يحضره ممثلون عن تلك الحركات، وشخصيات مستقلة من داخل سورية وخارجها، وذلك لوضع رؤية سياسية موحدة حول حراكها الثوري، وتوحيد صفوفها، والاتفاق على برنامج عمل مشترك، وانتخاب لجان متابعة تمثل القوى المذكورة، وتشرف على تطبيق البرنامج السياسي للائتلاف.

وصف حالة كبار العسكريين بالإقامة الجبرية

مصدر أممي لـ «البديل»: النظام متخوف من ضربة أمريكية لمواقع القيادة

دمشق-البديل

أكد مصدر أممي رفيع المستوى من داخل شعبة المخابرات العامة في دمشق لـ «البديل» أن النظام كثف من مراقبته لجميع القادة العسكريين الكبار في الجيش السوري، وذلك تحسباً من أي محاولة تواصل بين هؤلاء القادة بهدف الإطاحة بالنظام. وأفاد المصدر بأن المراقبة شملت في الآونة الأخيرة مراقبة اتصالات هواتف هؤلاء القادة، وهواتف زوجاتهم وأولادهم، وبعض المقربين منهم، وشبه هذه المراقبة بأنها أقرب إلى حالة الإقامة الجبرية.

من جهة أخرى أكد المصدر نفسه بأن النظام السوري يعيش في حالة ترقب لخروج القوات الأمريكية من العراق، وذلك خوفاً من توجيه الأمريكان ضربة صاروخية لبعض نقاط القيادة في سورية، وحدد المصدر تلك النقاط بمبنى قيادة الأركان، والقصر الجمهوري، ومبنى شعبة المخابرات العامة في كفرسوسة في دمشق، حيث يوجد أكثر من فرع للأمن في المنطقة ذاتها التي لا تتجاوز مساحتها بضعة كيلومترات قليلة، بالإضافة إلى ضرب طريق دمشق حمص، من أجل عزل المنطقة الجنوبية عن باقي مناطق سوريا.

وأوضح المصدر بأن قلق النظام من ضربة أمريكية ناجم عن كون مخاوف الأمريكيين من أي رد ضد قواتهم داخل العراق لم يعد موجوداً بعد خروج قواتهم، وبأن هذه الضربة ستكون الفرصة الوحيدة أمام الأمريكان في الوقت الحالي.

وكشف المصدر عن وجود حالة من التملل داخل القيادات الأمنية، حيث ترى الكثير من تلك القيادات بأن الحل الذي انتهجه النظام في القتل والقمع والاعتقال أثبت فشلاً ذريعاً في مواجهة الثورة، وبأن الكثير من تلك القيادات، وخاصة من الصف الثاني «من رتبة مقدم وما دون»، ترى بأنها لا تملك مصلحة قوية في الدفاع عن النظام إلى ما لانهاية، وهم يعتبرون أنفسهم غير متورطين «بما يكفي» لكي يستمروا بالدفاع المستميت عن



النظام.

من جهة أخرى توقع المصدر أن يؤدي تشكيل منطقة عازلة في حال حدوثه إلى انشقاقات كبيرة، ليس فقط داخل القيادات العسكرية، وإنما أيضاً داخل القيادات الأمنية ذاتها، واعتبر أن النظام أصبح هشاً إلى درجة كبيرة، خاصة وأن فشل الحل الأمني أفقد ثقة شرائح كبيرة من العسكريين والأمنيين بالقيادات العليا، وأن التعب نال من تلك الشرائح، وهي نفسها تبحث عن مخرج من الأزمة التي زجها النظام في داخلها.

تأسيس «هيئة حماية المدنيين» بالتنسيق مع المجلس والجيش الحر

في واحدة من أحدث تشكيلات المعارضة السورية، أعلنت الهيئة العامة للثورة السورية بالتعاون مع مجموعة من النشطاء والفاعلين ميلاد «الهيئة العامة لحماية المدنيين»، ضمن استراتيجية دعم الثورة، معلنين بذلك دخول الثورة السورية مرحلة جديدة تجذّر حق المواطن بالتمرد على نظام القهر والقمع.

وقالت الهيئة العامة لحماية المدنيين في بيانها التأسيسي إنها ترفع شعار حماية الشعب السوري بالوسائل المتاحة وصولاً إلى الخلاص من الاحتلال الأسدي. وتبدو الهيئة الجديدة التي تأسست في ١٥ كانون الأول الجاري امتداداً للمجلس الوطني، وجاءت ولادتها من التفاهم الذي توصل إليه المجلس مع الجيش السوري الحر، في محاولة لإيجاد مرجعية سياسية للجيش الحر بهدف ضبط العمليات، بحيث تحقق مجموعة من الأهداف، ومنها إعاقه العمليات العسكرية والجرائم الإنسانية التي يقوم بها النظام الأسدي، و تفويت الفرصة على النظام في محاولاته جَر البلاد لمستنقع الطائفية والمناطقية والحرب الأهلية، و تأكيد الوحدة الوطنية وتعميق القطيعة بين الشعب والنظام، و التأكيد على مبدأ وحق الدفاع عن النفس، وعدم تجاوز حدود ذلك تحت أي ظرف، و خلق توازن ردع نسبي بين النظام الأسدي والحراك الثوري السلمي، و العمل على تجنب ردود الأفعال الفردية بعد إسقاط النظام، وإفساح المجال لسلطة القانون والقضاء، وإشاعة قيم التسامح والعفو.

تحالف الأسد وتجار الممنوعات يعيق تحرك حلب نظام الأسد يمنح الحصانة لمروجي المخدرات مقابل «خدمات القمع»



حركة الناس فقط، بل لترويج المنشطات والعقاقير المخدرة بين الطلبة. ويضيف ياسين: «لدى مروري بجانب تلك البسطات سمعت أحدهم يقول لأخر (شو رأيك تأخذك مسكة تريخ فيها رأسك) برغم عدم جود المسكة، وقد انتابني الدهشة لسماع ذلك، فسألت صديقي الذي كان برفقتي عن مغزى تلك العبارات، فقال إن لهؤلاء الشبيحة شيفرات خاصة توحى للمارة وبالتحديد الطلبة أن بحوزتهم المنشطات والحشيش». في حين يروي جهاد، وهو طالب في كلية الآداب بقسم اللغة الانكليزية، حادثة تعرض لها في المدينة الجامعية بدمشق، حيث أوضح أن أحد زملائه في الكلية استدعاه إلى غرفته في المدينة كزيارة اعتيادية، لكنه اصطدم لدى دخوله الغرفة بأن زميله وضع أمامه عقاقير طبية وحبوب مخدرة وعرض عليه مشاركتها في نشوته، لكنه رفض بشدة، وعند استفساره عن كيفية حصوله على هذه المواد رد عليه: «من أحد أعضاء اتحاد الطلبة التي اخترقها موزعو الحشيش»، ويتم توزيعه بين الطلبة ويقوم في الوقت نفسه بتجنيدهم في قمع المظاهرات داخل الحرم الجامعي. وتداخل عمل تجار المخدرات مع المجرمين في مختلف القطاعات، مثل العصابات المنظمة التي يمتد عملها إلى الدعارة والسرقة والسطو والخطف وغسل الأموال، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية المشروعة، حتى أنهم تسللوا إلى المؤسسات الاقتصادية والسياسية ومواقع قيادية في السلطة.

دمشق - «البديل»
بعد انتهاك ميليشيات الأسد كل المحرمات الأخلاقية والدينية والإنسانية في حملته الدموية ضد الثوار عبر تطبيقها كل أنواع التعذيب الجسدي والنفسي قام النظام بإعادة توظيف فرع مكافحة المخدرات لتصبح وظيفته قمع المظاهرات، بدلاً من ملاحقة تجار المخدرات الذين أصبحوا نواة جديدة لميليشيا الشبيحة، خاصة في حلب ودمشق. وبات أباطرة المخدرات وصغارها يتمتعون بحصانة وحماية، بحيث يقومون بتوزيع والحشيش والحبوب المخدرة بشكل علني بين الشرائح الفقيرة، وأمام أبواب المدارس الثانوية، وفي أروقة الحرم الجامعي.

ويقول ياسر، وهو خريج علم الاجتماع من جامعة دمشق: إن المخدرات هي أحد الأسلحة التي يستخدمها النظام وعملاؤه من التجار، ولا تقل فتكاً وتدميراً عن القمع والتنكيل الذي تمارسه عصابات الشبيحة بحق المنتفضين، وما يزيد من خطورة المواد المخدرة أنها سلاح غير مشهر، تبت سموها في أبدان ضحاياها من دون أن تبرق أو تنفجر فتسمع.

وما زاد من الأمر سوءاً هو الحصانة التي منحت لهم من قبل الأسد لدى إطلاقه سراح مئات من سجناء المخدرات، للمساهمة في دعم فرق الشبيحة والتنكيل بالمظاهرين، وبهذا نالوا الترقية والشهادة من رأس الهرم، من دون محاسبة أو رقابة، وكأنهم عناصر في أجهزة الأمن.

ويقول وليد وهو من سكان مدينة حلب: «للأسف نحن نشهد لأول مرة في تاريخ الدول أن مجرمي ومروجي المخدرات ينالون الحصانة من جهاز مكافحة المخدرات، الأمر الذي أفسح أمامهم حرية كاملة في معاودة أعمالهم بترويج المخدرات والحشيش وحبوب الهلوسة في المناطق الشعبية بحلب، مثل السكري والكلاسة والشعار والفردوس والأشرفية والشيخ مقصود، وهذه المناطق جميعها تعاني من ويلات الفقر». ويعتقد وليد أن جهاز مكافحة المخدرات المنشغل في قمع المظاهرين متعاون بشكل لا يقبل الجدل مع مروجي تلك المنشطات، بدليل أنهم يروجون بضائعهم أمام مرأى هؤلاء ومسمعهم من دون مضايقات تذكر، وأرجع بعض المحللين أن من بين الأسباب التي تعيق انضمام مدينة حلب إلى الحراك الثوري بحجمه المطلوب هو التعاون الوطيد بين السلطة وتجار المخدرات الذين عملوا على إفساد عقول المواطنين، وذلك عبر ترويج المخدرات والعقاقير الطبية والحبوب منذ منتصف الثمانينات إلى وقتنا الراهن، لشل لحمة المدينة وتفكيك بنيتها الاجتماعية، وإبعاد الشباب عن الساحة السياسية.

وبالعودة إلى دمشق، وتحديدًا أمام كلية الحقوق، نجد انتشار مئات البسطات أمام الكلية تحت إشراف قطعان الشبيحة من أجل تفريق أية تظاهرة فور حدوثها، لكن ياسين، وهو طالب في كلية الحقوق، يرى أن وظيفة تلك البسطات المرتبطة مع أجهزة الأمن ليست محصورة في مراقبة

كشفت لـ«البديل» عدم تلقيها رداً من السلطات الأردنية قافلة الحرية.. نداء إلى المغتربين لاخترق الحصار الإعلامي

بدأت مجموعة من الناشطين السوريين في الخارج بوضع اللمسات الأخيرة على مبادرة «قافلة الحرية» التي ستطلق مع بداية رأس السنة الجديدة بهدف «كسر الحصار الإعلامي المفروض على سوريا برفقة لجان حقوقية و وسائل إعلام، و من ثم إيصال مساعدات طبية وإنسانية» بعد الحصول على موافقة السلطات التركية بحسب ما اعلنته المجموعة لـ«البديل».

وتمكن منظمو «قافلة الحرية» الأسبوع الماضي من الحصول على الموافقة المبدئية من السلطات التركية لتسيير القافلة على أراضيها، بقصد كسر الحصار الإعلامي المفروض على سوريا، وإدخال مساعدات إنسانية وإغاثية والاعتصام على الحدود في حال رفضت السلطات السورية دخولها. وقال الفريق المنظم للقافلة في تصريح لـ«البديل» إن الخطة كانت تقتضي دخول القافلة من تركيا والأردن، إلا أن السلطات الأردنية لم ترد على الطلب حتى الآن. ولن تقتصر المشاركة على السوريين فقط، بل هي مفتوحة أمام كل ناشطي السلام في العالم، ولكل الجمعيات الخيرية والإنسانية واللجان الحقوقية والفنانين والمثقفين ووسائل الإعلام، للمساهمة في تخفيف الأعباء عن كاهل المنتفضين.

وقال المنظمون لـ«البديل» إنهم لن يكشفوا عن اسم أي مشارك إلا بالاتفاق مع الشخصيات البارزة المشاركة. سواء كانوا فنانين أو نشطاء، وسيتم إعلانها في مؤتمر صحفي سيعقد قبيل انطلاق القافلة، وأضافوا إن الهدف أبعد من إيصال المساعدات، وهو كسر التعتيم الإعلامي عن سوريا الحبيبة. أما عن آلية تطبيق المبادرة عملياً، فيقول المنظمون إن الخطوة الأولى هي التسجيل عبر الإيميل لمعرفة عدد المشاركين الذين وصل عدد من أكدوا رغبتهم في المشاركة إلى ٦٢٠ شخصاً حتى تاريخ ١٣ كانون الأول الجاري، ثم يتجمع النشطاء في مدينة أنطاكية التركية في اليوم الأول من العام الجديد ٢٠١٢ / ١ / ١، على أن تكون تكاليف السفر على نفقة المشارك. و من هناك تتم زيارة اللاجئين السوريين في المخيمات، ومن ثم التوجه إلى أقرب نقطة حدودية «سيتم تحديدها لاحقاً»، و مخاطبة السلطات السورية للسماح بدخول القافلة. واستبعد الفريق المنظم أن يوافق النظام على دخولهم، لكن في حال حدثت مفاجأة وسمح بذلك، فقد طلب المنظمون من كل مشارك أن يحضر خيمته و وسادته معه، أو يشتريها من السوق المحلية في تركيا، حيث سيكون هناك اعتصام مفتوح للجميع، في محاولة للكشف عن إصرار النظام على قتل شعبنا السوري، و يقيم المنظمون مخيمات على الحدود استعداداً لهذا الاحتمال المرجح.

